

الخبرة المحاسبية ومساهمتها في حل النزاعات القضائية

عرض وتحليل نماذج عملية مستخرجة من مكتب خبير محاسب قضائي

Accounting Expertise and its Contribution to resolution in Resolving Judicial Disputes Presentation and Analysis of Practical Case Studies from a Court-Appointed Accounting Expert Office

لياس قلاب ذبيح

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، خبير قضائي مختص في

المحاسبة والجباية، kallab.lies@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2026/05/21

تاريخ الاستلام: 2026/05/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نتائج تقارير الخبرة المحاسبية في تسوية النزاعات القضائية بمختلف صورها ومجالاتها، حيث تم عرض الإطار القانوني لمهنة الخبير القضائي وفقا للنصوص التشريعية المعمول بها، وكذا تطبيق آليات سير الخبرة المحاسبية في كشف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة مع تقديم الحلول والاقتراحات المناسبة.

بعد عرض نماذج عملية مستخرجة من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي، توصلنا أن القاضي يطرح أسئلة في مجال فني للخبير تتجسد في عدة مهام، يجد نتائجها في الخبرة المحاسبية التي تقضي عرض حقائق موضوعية بناء على الوثائق الثبوتية مع إبداء رأي الخبير الفني المحايد لمجريات الخبرة من أجل تنزيل القاضي في حل النزاعات القضائية المعروضة أمامه.

كلمات مفتاحية: الخبرة القضائية، الخبرة المحاسبية، الخبير المحاسب، المنازعات

تصنيف JEL: M41 ، M42.

Abstract:

This study aims to highlight the critical role of forensic accounting reports in the resolution of judicial disputes across various types and domains. It examines the legal framework governing the profession of court-appointed experts in accordance with applicable legislative provisions, and explores the application of forensic accounting procedures in detecting errors, irregularities, and potential misconduct, while proposing appropriate corrective measures and recommendations.

Through the examination and analysis of real-life case studies derived from reports issued by a forensic accounting expert's office, the study finds that judges frequently pose technical questions requiring specialized expertise, which are translated into a range of expert assignments. The outcomes of these assignments are reflected in forensic accounting reports that present objective findings grounded in supporting documentation, complemented by the expert's independent and impartial professional opinion regarding the conduct and results of the investigation. Such reports play a pivotal role in assisting judges in adjudicating and effectively resolving disputes brought before the courts.

Keywords: Judicial Expertise, Forensic Accounting, Accounting, Disputes

Jel Classification Codes : M41, M42

1. مقدمة

كثيرا ما تعرض على القاضي قضايا متعلقة بوقائع ومسائل يصعب عليه الفصل فيها كونها تحتاج إلى أهل الاختصاص لإثباتها بالعلم والفن كونها خارجة عن دائرته الفكرية والعلمية، كما لو تعلقت الواقعة بعلوم الطب أو الهندسة أو المحاسبة أو غير ذلك من العلوم التي أصبحت متعددة ومتشعبة في وقتنا الحاضر، خاصة أن معظم النزاعات القضائية على مستوى المحاكم والمجالس لها عدة مجالات يصعب الفصل فيها إلا بعد الاحتكام إلى تقارير الخبراء القضائيين المسجلين لدى الهيئات القضائية التابعين لها إقليميا حسب كل مجال تخصص.

تعد الخبرة القضائية وسيلة من وسائل الإثبات التي ورد النص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية لعدة تخصصات كالشؤون الاجتماعية، التجارية، العقارية وغيرها، كما تعرض على المحاكم الإدارية أثناء سير الدعوى لإثبات واقعة مادية تقنية أو علمية. كما نجد قانون الإجراءات الجزائية ينص كذلك على انتداب خبير في مجال التحقيق التكميلي لبعض المسائل الفنية.

بالنسبة الخبرة المحاسبية كونها رائدة في مجال حل النزاعات القضائية، نظرا لما تكتسبه من عدة مجالات تعرض على القاضي لا سيما منها: الشؤون العمالية، المعاملات التجارية، البنوك والتأمينات، الغش الضريبي، النزاعات الإدارية، الجرائم المالية، وغيرها يلجأ القضاء إلى الاستعانة بالخبراء المحاسبين لإجلاء الحقيقة بناء على الوثائق الثبوتية مع إبداء الرأي الفني المحايد.

1.1 إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تحدد معالم الإشكالية فيما يلي:

كيف تساهم الخبرة المحاسبية في حل النزاعات القضائية؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار القانوني لمهنة الخبير القضائي؟
- ما هي الخدمات التي تقدمها الخبرة المحاسبية في مجال القضاء؟
- هل يعتمد القاضي في حل النزاعات على تقرير الخبير القضائي المحاسبي؟

3.1 الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- أصدر المشرع الجزائري نصوص تعرض فيها آليات إجراء الخبرة القضائية ومتى نلجأ إليها، مع تحديد شروط ممارسة مهنة الخبير القضائي وكل ما يتعلق بحقوقه وواجباته.
- تقدم الخبرة المحاسبية عدة خدمات للقضاء في مختلف حالات النزاعات القضائية لا سيما منها في الشؤون المدنية، التجارية، الإدارية والجزائية على مستوى مختلف الهيئات القضائية.
- يعتمد القاضي في حل النزاعات القضائية التي تواجهه عدة أمور خارجة عن نطاق اختصاصه لا سيما منها ذات البعد المحاسبي والمالي مما يلجأ إلى الاعتماد على تقرير الخبير القضائي المحاسبي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة في معرفة مدى مساهمة الخبرة المحاسبية في حل النزاعات القضائية، نظرا لما تكتسبه من آليات وتقنيات فنية عديدة تكشف من خلالها الأخطاء والتجاوزات المرتكبة في حق أفراد المجتمع والخزينة العمومية. مع تقديم الحلول والتوصيات المناسبة في استرجاع الحقوق لذويها، عن طريق تنوير القضاة في إصدار أحكامهم.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في عرض الإطار القانوني لمهنة الخبير القضائي بشكل عام والخبير المحاسبي بشكل خاص، كما استخدم المنهج التحليلي في النماذج العملية المستخرجة من تقارير الخبرات المحاسبية، للوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة على إشكالية الدراسة.

6.1 هيكل البحث

تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية تساعدنا على الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، أولا عرض الإطار العام للخبرة القضائية وفق التشريع الجزائري، بعدها التطرق إلى مهنة الخبير المحاسبي وفق قانون مهنة المحاسب ومدى مساهمته في تقديم خدمات للقضاء من أجل حل النزاعات القضائية التي تتطلب ذلك. في المحور الثالث والأخير تم عرض نماذج عملية عن عدة تقارير خبرات محاسبية حول عدة مجالات اعتمد عليها القضاة في حل النزاعات القضائية.

2. الإطار القانوني للخبرة القضائية وفق التشريع الجزائري

تُعد الخبرة القضائية من الإجراءات التي تساعد القضاء ويستعين بها القضاة في حالات خاصة وشروط معينة، قصد إجراء تحقيق تكميلي في المسائل الفنية التي تمتاز بمعارف خاصة مما يتطلب اللجوء إلى أهل الإختصاص، كما خصص المشرع الجزائري عدة نصوص وأحكام قانونية.

1.2 تعريف الخبرة القضائية

- عرفت بأنها إجراء للتحقيق يعهد به القاضي إلى شخص مختص ومؤهل يعرف بالخبير، مهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم البحث فيها أو تقديرها، مع إبداء الرأي الفني المحايد بحيث لا يستطيع القاضي الوصول إليه وحده. (حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والادارية في القانون الجزائري، 2015، صفحة 14)
- كما تعرف على أنها إجراء يعهد به القاضي إلى شخص معين مختص يسمى بالخبير بمهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم بحثها أو تقديرها أو على العموم إبداء الرأي فيها عمليا وفنيا لا يتوفر في الشخص العادي ليقدم له بيانا أو رأيا فنيا لا يستطيع القاضي الوصول إليه". (عوادي، 2023، صفحة 1287)

2.2 خصائص الخبرة القضائية

تعتبر الخبرة القضائية وسيلة إثبات تساعد القاضي على حل النزاع كما تتميز بجملة من الخصائص عن باقي وسائل الإثبات الأخرى نذكر من أهمها: (حزيط، 2015، صفحة 19)

1.2.2 الصفة الإجرائية

يملك القاضي سلطة تقديرية بشأن إجراء الخبرة، سواء طلبها طرفي النزاع أم لم، كما يملك القاضي رفضها كما يحدد مهام الخبير وأجال تنفيذها بقدر رأيه ونتيجة عمله. كما تعتبر الخبرة من إجراءات التحقيق التي يلجأ إليها للبحث عن الأدلة، وفي هذا الإطار نصت المادة 77 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: " يمكن للقاضي ولسبب مشروع وقبل مباشرة الدعوى، أن يأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق بناء على طلب كل ذي مصلحة، قصد إقامة الدليل والاحتفاظ به لإثبات الوقائع التي تحدد مآل النزاع. يأمر القاضي بالإجراء المطلوب بأمر على عريضة أو عن طريق الاستعجال".

2.2.2 الصفة الاختيارية

يملك القاضي سلطة الإختيار والتقدير أن يلجأ إلى الخبرة من عدمها، بشأن مسألة ذات طابع فني معروضة أمامه، وقد عرض المشرع الجزائري هذه الخاصية في المادة 126 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية: "يجوز للقاضي من تلقاء نفسه أو بطلب من أحد الخصوم، تعيين خبير أو عدة خبراء من نفس التخصص أو من تخصصات مختلفة". كما نصت المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية: " لجهات التحقيق أو الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بنذب خبير إما بناء على طلب النيابة العامة أو من تلقاء نفسها أو من الخصوم"

3.2.2 الصفة التبعية

يعني بها كقاعدة عامة لا يمكن أن يكون طلب تعيين خبير وفق رفع دعوى حول موضوع معين قائم أمام القضاء، لأن الخبرة القضائية تحدد عند وجود نزاع قائم مطروح أمام القضاء لتكون بمثابة وسيلة إثبات تساعد حل النزاع.

4.2.2 الصفة الفنية

يقتصر مجال ممارسة مهنة الخبير القضائي على المسائل الفنية، ويكون لها وقائع مادية تتعلق بأشخاص لهم خبرتهم وتخصصهم يفيدون القاضي ثبوت المسألة أو نفيها، كما لا يجوز للقاضي ندب خبير حول مسألة قانونية.

3.2 الخبير القضائي

حدد المشرع الجزائري الشروط الواجب توفرها في اعتماد الخبراء ضمن قوائم ممارسي مهنة الخبراء القضائيين، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10/10/1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين مع حقوقهم وواجباتهم.

1.3.2 شروط الالتحاق بمهنة الخبراء القضائيين

يتم اختيار الخبراء القضائيون على أساس القوائم التي يوافق عليها وزير العدل في دائرة اختصاص المجلس القضائي، يمكن تعيينهم استثناء لممارسة مهامهم خارج اختصاص المجلس الذي ينتمون إليه، ويجوز أن يسجل في قائمة الخبراء القضائيين سواء كان شخص طبيعي أو شخص معنوي، وفق الشروط المطلوبة لممارسي المهنة فيما يلي:

✓ بالنسبة للشخص الطبيعي الذي يسجل في قائمة الخبراء القضائيين يتوفر عن الشروط الآتية:

- الجنسية جزائرية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية المعمول بها،

- شهادة جامعية أو تأهيل مهني في الاختصاص الذي يرغب التسجيل فيه،
- لم يتعرض لعقوبة نهائية بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالأداب العامة، أو قد تعرض للإفلاس أو التسوية القضائية،
- كما لا يكون ضابط عمومي تم عزله، أو محاميا شطب اسمه من نقابة المحامين، أو موظف عزل بمقتضى إجراء تأديبي،
- لم يمنع بقرار قضائي من ممارسة المهنة،
- يملك تأهيل كاف في ممارسة هذه المهنة لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات،
- يجب أن تعتمد السلطة الوصية على اختصاصه أو يسجل في القائمة التي تعدها.
- ✓ بالنسبة للمترشح يكون شخص معنوي يشترط عليه ما يلي:
- تتوفر في المسيرين الاجتماعيين نفس الشروط المتعلقة بالشخص الطبيعي،
- لاكتساب تأهيل كاف في التخصص الذي يطلب التسجيل فيه يجب أن يكون قد مارس نشاطا لا تقل مدته عن خمس (5) سنوات،
- يكون له مقر رئيسي في دائرة اختصاص المجلس القضائي.

2.3.2 كيفية التسجيل في قائمة الخبراء القضائيين

- على كل مترشح لممارسة مهنة خبير قضائي القيام بما يلي: (الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 95-310، 1995، صفحة 4)
- يُقدم طلب التسجيل في قائمة الخبراء القضائيين لدى المجلس القضائي الذي يختار مقر إقامته بدائرة الاختصاص، يبين فيه بدقة التخصص أو التخصصات المراد التسجيل فيها.
 - يرفق طلب تسجيل المترشح الوثائق المتعلقة بالمعلومات النظرية والمهارات المهنية التي يكتسبها الاختصاص الراغب أن يسجل فيه،
 - يحول ملف المترشح من طرف النائب العام بعد إجراء تحقيق إداري إلى رئيس المجلس القضائي الذي يستدعي بدوره انعقاد جمعية عامة لإعداد قائمة تتضمن الخبراء القضائيين حسب التخصص قبل نهاية السنة القضائية، بعدها ترسل هذه القوائم إلى وزير العدل للموافقة عليها.

4.2 مهام الخبير القضائي

- يضطلع الخبير القضائي بالعديد من المهام المذكورة في الحكم أو القرار من أهمها:
- توضيح الواقعة التي بين يديه سواء كانت تقنية أو علمية محضة حسب تخصصه،
- يرفع تقرير مفصل للقاضي عن جميع العراقيل والمعوقات التي تعترض تنفيذ مهامه،
- يطلب من الأطراف المتنازعة مختلف الوثائق والمستندات التي يراها ضرورية،
- يعرض الخبير في مضمون التقرير تصريحات الأطراف وملاحظاتهم حول الموضوع،
- عرض تحليل المستندات التي أطلع عليها في حدود المهام المسندة إليه بنتائج الخبرة.

5.2 حقوق وواجبات الخبير القضائي

- على الخبير القضائي أن يلتزم بواجباته المهنية لنخص أهمها فيما يلي:
- تأدية اليمين أمام المجلس القضائي التابع له إقليمياً وفقاً للقوانين المعمول به.
- يخضع الخبير القضائي إلى سلطة النائب العام والقاضي الذي عينه بموجب الحكم.
- يعتبر المسؤول المباشر والوحيد عن الأعمال التي يقدمها كما يمنع عليه أن يكلف غيره بمهام المسندة إليه،
- يوجب عليه في جميع الحالات أن يحفظ بالسري المهني الذي أطلع عليه.
- يرفق بتقرير خبرته جميع الوثائق التي تسلم له بهدف تنفيذ مهامه أمام الهيئة القضائية.
- يعاقب الخبير الذي يبدي رأي كاذب أو يعرض وقائع غير مطابقة للحقيقة وهو يعلم بذلك.
- كما يتمتع الخبير القضائي بعدة حقوق لنخص أهمها فيما يلي:
- كل شخص يهين أو يعتدي على الخبير أثناء تأدية مهامه يعاقب وفق قانون العقوبات.
- توفر الهيئات القضائية المساعدة والحماية للخبير بهدف أداء مهامه التي أسندت إليه.
- يتقاضى الخبير القضائي أتعاب مقابل خدماته، يحددها القاضي الذي عينه، كما يمنع تماماً على الخبير أن يتقاضى المكافأة مباشرة من الأطراف.

6.2 مسؤوليات الخبير القضائي

- عندما يخل الخبير بالتزاماته تجاه أداء مهامه، يتعرض لعقوبات تحدد حسب درجة الضرر المتسبب للغير منها: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت، أو الشطب النهائي من ممارسي المهنة المعتمدين.

- كما تعتبر الأخطاء المهنية المرتكبة من طرف الخبير القضائي:
- استخدام صفته المهنية كخبير قضائي بغرض الاشهار،
- لا ينحاز لأي طرف من طرفي النزاع أو يظهر بشبهة لعدم ضعف مبدأ الحياد،
- تحدد الأتعاب وفق الجهد المبذول دون ارتباطها بنتائج الخبرة،
- احترام الأجل المحددة لإنجاز الخبرة وتحرير التقرير،
- عدم قيام الخبير برفض انجاز الخبرات دون سبب مقنع،
- رفض الحضور أمام الجهات القضائية بهدف تقدير شروحات حول التقرير المنجز.

على الخبير المعين باسمه في الأمر القضائي أن يقوم بالمهمة بنفسه حتى ولو كان يرأس عددا من الخبراء، فلا يجوز له تكليف أي متهم للقيام بالمهمة بدلا عنه، وذلك لا يمنع مجرد المساعدة المادية من مساعديه أو من خبراء آخرين إذا كانت تحت اشرافه. إمضاء الخبير على التقرير إجراء جوهري يترتب على إغفاله البطالان لأنه هو الذي يسمح بتأكيد أن الخبير المعين هو الذي قام بالمهمة المسندة إلي (جمال، 2018، صفحة 340).

3. آليات سير الخبرة المحاسبية القضائية

1.3 تعريف الخبرة القضائية المحاسبية

- عرفت الخبرة المحاسبية القضائية أنها مجموعة من المهارات تجمع بين المعرفة المحاسبية والقانونية التي يمكن من خلالها إبداء رأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوى القضائية. (عوادي، 2023، صفحة 1287)

2.3 أهداف الخبرة القضائية المحاسبية

- توجد عدة أهداف لدى الخبرة المحاسبية في مجال حل النزاعات القضائية نذكر من أهمها:
- المساهمة في كشف الممارسات غير قانونية مدعمة بأدلة الإثبات ضمن تقرير يتضمن رأي الخبير الفني المحايد.
- توفير معلومات مالية ومحاسبية تساعد الجهات القضائية على الفصل في النزاعات القضائية،
- عرض التحاليل والتقنيات المحاسبية للتقليل من الحيل المرتكبة في حق المجتمع كالتهرب الضريبي والجمركي، غسيل الأموال، تبديد المال العام، الاختلاس وغيرها.

3.3 مهنة الخبير المحاسبي

- يعرف الخبير المحاسب وفق المشرع الجزائري، هو كل شخص يمارس باسمه وتحت مسؤوليته بصفة عادية فحص وتحليل مختلف الحسابات الخاصة بالمؤسسات وتكون هذه المهمة بصفة تعاقدية، كما يعد خبير محاسب مؤهل للقيام بعملية التدقيق المالي والمحاسبي للمؤسسات.
- كما يعرف أن الشخص الذي يملك كفاءة مهنية عالية في اختصاص المحاسبة مثل: جرائم الاختلاس وتبديد المال العام والجرائم الاقتصادية وغيرها. (حزيط، الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، 2025، صفحة 341)

4.3 شروط ممارسة مهنة خبير المحاسب وتحدياته

1.4.3 شروط ممارسة مهنة خبير محاسب

لممارسة مهنة خبير محاسب يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية،
- متحصلا على شهادة جزائرية في المحاسبة أو شهادة معادلة لها،
- يتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية، ولا تصدر عليه أحكام بجنحة تتعلق بمهنته،
- يملك الاعتماد المرخص من طرف وزير المالية،
- من ضمن المسجلين في قائمة ممارسي مهنة الخبراء المحاسبين،
- أداء اليمين كما هو منصوص عليه في المادة 6 من نفس القانون.

2.4.3 التحديات القانونية والمهنية للخبير المحاسب

إن التطور السريع للتبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات في صورة الانترنت والتفاعل بين الشركات، فإن القوانين السارية المفعول في الجزائر ما زالت لا تواكب هذه التطورات الحاصلة في هذا المجال، نظرا لاعتمادها على المستندات الورقية تخلق عقبات تعترض استعمال وسائل الإبلاغ الإلكتروني في الشركات الناشطة عبر الانترنت، وبالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم 09 - 110 المتعلق بالمحاسبة الالكترونية، تطرق الرقابة على التطبيقات ولم يعالج الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات. (حملات سلوى، 2025، صفحة 531)

5.3 مراحل إجراء الخبرة القضائية

لإنجاز تقرير الخبرة القضائية يقوم الخبير بعدة أعمال تتماشى مع المهام الموكلة له في الحكم أو القرار نعرضها فيما يلي:

1.5.3 قبول المهمة

بعد صدور الحكم أو القرار يعين القضاة الخبير مع ذكر المهام المسندة إليه، ولا يمكن البدء في الأعمال إلا بعد استلامه نسخة من الحكم ووصل دفع التسبيق عن طريق محضر استلام موقع من طرف أمين ضبط المحكمة، وبعد قبوله بالتعيين يمكن للخبير مباشرة مهامه خلال الآجال المحددة لإنجاز تقرير الخبرة. يمكن للخبير عدم قبول المهمة عن طريق طلب اعتذار للقاضي مع ذكر الأسباب المقنعة لذلك، بعدها يصدر القاضي أمر على عريضة يتم فيها استبدال الخبير.

2.5.3 استدعاء أطراف النزاع

غالبا ما تبدأ المهام باستدعاء أطراف النزاع إلى مكتب الخبير المذكورة أسمائهم في الحكم أو القرار، مع تحديد موعد ومكان إجراء الخبرة بالساعة واليوم عن طريق المحضر القضائي.

3.5.3 الاصغاء إلى تصريحات الخصوم

بعد استدعاء الأطراف المعنية على الخبير أن يصغي إلى تصريحاتهم وأقوالهم لتدوينها في التقرير، مع دعمها بجمع الوثائق والمستندات المؤيدة لذلك خاصة إذا كانت هذه المهمة مذكورة في المهام الموكلة للخبير.

4.5.3 التحليل المستندي للوثائق المجمعة

على الخبير الاطلاع والفحص المستندي الدقيق لمختلف الوثائق والسجلات المحاسبية المجمعة بهدف تنفيذ المهام الموكلة له الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، كما يتم التأكد من صحة المعلومات المقدمة والتصريحات التي أدلى بها الخصوم.

5.5.3 الزيارات الميدانية

يجب على الخبير الوقوف على الواقع المادي بدقة ووضوح أي لا تكتفي الوثائق للتأكد من صحة ما تتضمنه من معلومات وملاحظات، مثل الوجود الفعلي للمعدات والعقارات وغيرها من عناصر المخزون مع مقارنتها ما هو مدون في السجلات المحاسبية لتسجيل كل ما يلزم من المقاربات والحوارات مع المسؤولين أو العمال المعنيين أو المصادقات الواردة من طرف الغير.

6.5.3 المعالجة المحاسبية وتسوية الوضعية المالية

بعد التحليل المستندي والانتقال إلى مقر الشركات وغيرها من الهيئات الإدارية، يقوم الخبير باستخدام التقنيات المحاسبية، الرياضيات المالية، المعادلات الرياضية والاحصائية وغيرها، بهدف كشف الفروق والأخطاء والتجاوزات المرتكبة، طبقاً للقوانين المعمول بها سواء النظام المحاسبي المالي المعتمد في البلد أو القانون التجاري، أو القانون الداخلي والعقد التأسيسي للشركات، كما يستوجب أحياناً بالنسبة للعمال مضمون عقود العمل والاتفاقيات الجماعية وغيرها.

6.3 تقرير الخبرة المحاسبية

بعد جمع وتحليل المعلومات والوثائق المجمعة يقوم عرض النتائج المتوصل إليها من تحديد أو تسوية الوضعية المحاسبية أو المالية المطلوبة منه بهدف الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة على شكل عرض مفصل، بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة وتنفيذ المهام الموكلة للخبير، عليه أن يجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة حسب كل مهمة قد تكون: الاستدعاءات، التصريحات الكتابية، نسخ من الوثائق والفواتير وغيرها، مستخرج من السجلات المحاسبية، صور فوتوغرافية، محضر معاينة... الخ لتفرق مع تقرير الخبرة في شكل مرفقات مرقمة بشكل تسلسلي كونها تعتبر دليل على عمل الخبير أي ما يسمى بتوثيق العمل المنجز. بعدها يحضر تقرير مفصل وواضح باللغة العربية يحيله على الجهة القضائية التي عينته ليشمل تنفيذ كامل المهام الموكلة له، يتم إيداعها لدى أمانة ضبط المحكمة أو المجلس مع استلام وصل الإيداع لإثبات ذلك.

4. نماذج عملية مستخرجة من مكتب خبير محاسب قضائي

استخرجت النماذج العملية من تقارير خبرات بمكتب خبير قضائي مختص في المحاسبة، بعد اغفال هوية الأطراف المتنازعة والمعلومات الهامة تم إفادتنا بطريقة العمل المتبعة من طرف الخبير والنتائج المتوصل إليها ذات الطابع المحاسبي في مجال حل النزاعات القضائية فيما يلي:

1.4 الخبرة المحاسبية في المجال الاجتماعي

غالبا ما يكلف الخبير القضائي المحاسبي في القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية لا سيما منها النزاعات الحاصلة بين العمال وصاحب العمل حول الأجور وما يتبعها من العلاوات والمنح، الترقية، التعويضات والعطل والتأمينات الاجتماعية، وغيرها

الجدول رقم 01: نموذج عن مطالبة العامل تسوية تعويض العمل في أيام العطل القانونية

تعويض عن العمل أيام العطل القانونية للفترة الممتدة من جوان 2018 إلى غاية ديسمبر 2022									
السنوات		2018		2019		2020		2021	
الأسهر	الأيام	المبلغ	الأيام	المبلغ	الأيام	المبلغ	الأيام	المبلغ	الأيام
جانفي			4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	0
فيفري			4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	4
مارس			4	6623,40	8	11700,00	4	6825,00	4
أفريل			4	6623,40	4	6825,00	0	0,00	4
ماي			4	6623,40	4	6825,00	4	6825,00	4
جوان	3	5677,20	4	6630,00	8	13650,00	4	6825,00	4
جويلية	0	0,00	5	7800,00	4	6825,00	4	6825,00	4
أوت	0	0,00	4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	4
سبتمبر	4	6623,40	4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	4
أكتوبر	4	6825,00	0	0,00	4	6825,00	4	6825,00	4
نوفمبر	4	6623,40	4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	4
ديسمبر	4	6623,40	4	6825,00	4	6825,00	4	6825,00	4
المجموع	19	32372,40	45	75250,20	56	93600,00	44	75075,00	44
مجموع التعويض النقدي الغام		351 372,60							
الإشراكات الإجتماعية 9% CNAS		31 623,53							
الضريبة على الدخل الإجمالي 10% IRG/S		31 974,91							
مجموع التعويض النقدي الصافي		287 774,16							

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

2.4 الخبرة المحاسبية في المجال المالي (البنوك والتأمينات)

تواجه القاضي بعض النزاعات المتعلقة بين إدارة البنك والمقترض حول عدم تسديد أقساط القرض في آجالها المستحقة، كما نجد شركات التأمين تقوم في عدم تسديد التعويضات للمشاركين، والنموذج الموالي يعرض تسوية الوضعية المالية اعتماد على الوثائق الثبوتية المقدمة من طرفي النزاع.

الجدول رقم 02: نموذج عن تسوية العمولة الموافقة لأقساط التأمين المسددة من المشتركين

التأمين على الحياة		التأمين على المعدات		سنة 2024
العمولة المستحقة	الأعمال المحققة	العمولة المستحقة	الأعمال المحققة	
8 101,15	45 384,61	29 310,87	164 206,53	جانفي
4 695,02	23 169,28	6 034,28	33 805,48	فيفري
18 681,19	104 656,51	13 400,79	75 074,44	مارس
12 590,86	70 537,01	17 333,91	97 108,73	أفريل
9 317,58	52 199,30	6 787,12	38 023,09	ماي
13 215,38	74 035,73	10 658,18	59 709,70	جوان
3 396,07	19 025,61	12 874,25	72 124,64	جويلية
2 143,16	12 006,51	8 807,60	49 342,30	أوت
21 546,79	120 710,33	13 608,36	76 237,33	سبتمبر
6 505,14	36 443,36	31 753,52	177 890,86	أكتوبر
11 090,82	58 560,13	14 820,15	83 026,03	نوفمبر
24 697,35	131 213,85	39 423,55	220 860,21	ديسمبر
123 184,34	679 388,34	169 467,43	949 397,33	المجموع

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

3.4 الخبرة المحاسبية في المجال التجاري

نظرا لكثرة المعاملات التجارية بين الشركات والأفراد قد تقع حالات عدم تسديد الزبون المستحقات المالية للمورد، مما يتم رفع دعوى من طرف هذا الأخير لتتم تسويتها عن طريق القضاء، والنموذج الموالي يمثل الكمبيالات التي لم يسدها الزبون نظرا لعدم كفاية الرصيد في البنك.

الجدول رقم 03: نموذج عن تسوية الديون المستحقة للمورد الممثلة في كمبيالات غير محصلة

رقم الكمبيالة	تاريخ الاستحقاق	المبلغ المستحق	تاريخ الرفض	سبب الرفض
2200162	2022/05/30	دج 2.301.081,16	2022/06/01	عدم كفاية الرصيد
2200580	2022/07/14	دج 2.574.454,29	2022/07/17	عدم كفاية الرصيد
2200774	2022/08/11	دج 1.747.320,42	2022/08/14	عدم كفاية الرصيد
2200825	2022/08/18	دج 1.747.320,38	2022/08/21	عدم كفاية الرصيد

رصيد بداية الفترة	قيمة المشتريات	قيمة المدفوعات	رصيد نهاية الفترة
دج 9.243.406,12	دج 75.652.292,28	دج 84.000.644,41	دج 895.053,99

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

4.4 الخبرة المحاسبية في المجال الإداري

قد تقع الإدارة العمومية في نزاع مع المواطنين أو الشركات حول تسوية مستحقات أو استعمال التعسف الإدارة في بعض القرارات، مما يلجأ القاضي إلى الخبير المحاسبي حول إجراء خبرة حول الموضوع، النموذج المقترح يتعلق بعدم تسديد مستشفى عمومية لديون تتعلق بمواد شبه صيدلانية خلال أزمة كورونا.

الجدول رقم 04: نموذج عن تسوية الديون المستحقة للشركة تجاه المستشفى العمومي

تعيين السلعة	الكميات المسجلة حسب الوصلات	الكميات حسب الفاتورة 01/2019	الكميات حسب الفاتورة 05/2019	الفرق في الكميات	سعر الوحدة حسب الصيغة	المبالغ خارج الرسم
ELECTRODE قطب كهربائي	9850	5000	4920	-70	14,00	980,00
هلام الموجات فوق الصوتية	200	200		0	130,00	-
ورقة تخطيط القلب 30*50 مم	150	100		50	150,00	7 500,00
ورقة تخطيط القلب 30*60 مم	150	50		100	160,00	16 000,00
FILM 18*13 فيلم تقليدي	22	30		-8	4200,00	33 600,00
FILM 24*18 فيلم تقليدي	65	30	35	0	4300,00	-
FILM 40*20 فيلم تقليدي	25	30		-5	6800,00	34 000,00
FILM 30*24 فيلم تقليدي	52	30	22	0	6900,00	-
FILM 40*30 فيلم تقليدي	61	30	27	4	9500,00	38 000,00
FILM 35*35 فيلم تقليدي	0	30		-30	1000,00	30 000,00
FILM 43*35 فيلم تقليدي	16	10	11	-5	11300,00	56 500,00
المثبت FIXATEUR	88	40	16	32	3500,00	112 000,00
الكثف REVELATEUR	88	40	16	32	3900,00	124 800,00
					المجموع خارج الرسم	143 220,00
					رقم 19 %	27 211,80
					المجموع متضمن الرسم	170 431,80

مبلغ الفاتورة	مبلغ النقائص المسجلة	المبلغ المستحق الدفع
1 035 752,20 دج	170 431,80 دج	1 206 184,00 دج

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

5.4 الخبرة المحاسبية في المجال الجبائي

في السنوات الأخيرة قامت الإدارة الجبائية برفع دعوى قضائية على المتهمين من الضريبة، وقد يجب القاضي صعوبة في إعادة التسوية، وتحديد مختلف الضرائب والرسوم والغرامات مما يتطلب اللجوء إلى الخبراء المحاسبين لإعادة حساب التسوية الجبائية مع استبعاد الغرامات وغيرها من الرسوم غير المنصوص عليها في قانون العقوبات.

الجدول رقم 05: نموذج عن إعادة حساب التسوية الجبائية لأحد المتهمين من الضريبة

رقم الورد	سنة الإخضاع	الضرائب والرسوم	الحقوق	غرامات التأخير	مجموع المستحقات
2016/160	2015	الضريبة الجبائية الوحيدة IFU	246 615,00	61 654,00	308 269,00
		عقوبة عدم التصريح Amd Fisc	-	30 000,00	30 000,00
2019/172	2014	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	189 327,00	47 332,00	236 659,00
		الرسم على النشاط المهني TAP	110 812,00	27 703,00	138 515,00
		الرسم على القيمة المضافة TVA	941 905,00	235 476,00	1 177 381,00
2020/434	2018	الضريبة الجبائية الوحيدة IFU	10 000,00	2 500,00	12 500,00
		عقوبة عدم التصريح Amd Fisc	-	10 000,00	10 000,00
2021/85	2016	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	5 427 187,00	5 427 187,00	10 854 374,00
		الرسم على النشاط المهني TAP	2 117 786,00	2 117 786,00	4 235 572,00
		الرسم على القيمة المضافة TVA	18 001 178,00	18 001 178,00	36 002 356,00
		المجموع	27 044 810,00	25 960 816,00	53 005 626,00
		غرامات التحصيل 25 %			13 251 406,50
		مجمول الضرائب والرسوم والغرامات المستحقة الدفع من طرف المتهم			66 257 032,50

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

6.4 الخبرة المحاسبية في المجال الجزائي

في إطار مكافحة الفساد المالي أو تبديد المال العام أو حتى عمليات الاختلاس والسرقة في الشركات والبنوك وغير ها، قد يلجأ القاضي للتأكد من الثغرة المالية عن طريق الاعتماد على الخبرة المحاسبية وفق مقارنة الأرصدة المحاسبية والأرصدة الممسوكة بالإعلام الآلي مع مقاربتها مع وثائق الإثبات، والنموذج التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 06: نموذج عن استخراج فوارق جرد المخزون لإحدى المؤسسات العمومية

الفرق المسجل	الجرد الفعلي	الرصيد النهائي	مجموع المخرجات	مجموع المدخلات	الرصيد الأولي
616 كـلـغ -	6234 كـلـغ	6850 كـلـغ	11550 كـلـغ	18400 كـلـغ	لا شيء
522 كـيـس	2258 كـيـس	2780 كـيـس	12420 كـيـس	9800 كـيـس	5400 كـيـس
يحمل على أمين المخزن مسؤولية النقص بقيمة: 1704900,00 دج		الفرق من المادة الأولية: 616 كـلـغ $\times 1200 = 739200,00$ دج الفرق من المنتجات التامة: 522 كـيـس $\times 1850 = 965700,00$ دج			

المصدر: مستخرج من تقارير مكتب خبير محاسبي قضائي

5. تحليل النتائج:

بعد عرض ستة (06) نماذج عملية مختلفة في مجال النزاع من تقارير مكتب الخبير

المحاسبي القضائي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الخبرة القضائية هي استشارة فنية تقوم على أسس علمية وعملية، حيث من خلالها يقوم الخبير كشف الحقائق مدعمة بوثائق ثبوتية يعرضها في تقريره المفصل للقاضي من أجل حل النزاعات المعروضة أمامه في عدة مجالات.
- في مجال الشؤون الاجتماعية خاصة منها النزاعات المتكررة بين العامل وصاحب العمل حول الظروف المهنية والأجور والمنح نجد ان الخبير قد يعتبر الحكم الذي يفصل في استرجاع الحقوق بناء على تطبيق قانون العمل والاتفاقيات الجماعية المعمول بها.
- في مجال العمليات التجارية نجد ان الخبير يساهم في إفادة القاضي بالتحقق من المستحقات المالية الناتجة عن العمليات التجارية بعد فحص دقيق للفواتير وما يرافقها من وثائق إثبات دامغة.

- في مجال الأنشطة المالية كالبنوك والتأمينات غالبا ما يحدد الخبير أحقية تسديد أقساط القرض في آجالها المستحقة مع مراعاة الفوائد وغرامات التأخير حسب العقد المبرم بين الطرفين، مما يعتمد القاضي على تقرير الخبير في الفصل في النزاع.
- في مجال النزاعات الإدارية بين المواطنين والمؤسسات العمومية حوفا من استغلال المناصب الإدارية قد يلجأ القاضي للخبير في استرجاع الحقوق والقرارات التي قد تكون ناتجة عن التعسف الإداري.
- في مجال التهرب الضريبي لاسترجاع حقوق امتيازات الخزينة العمومية، قد يلجأ القاضي إلى تحديد العقوبات بناء على إعادة حساب مختلف الضرائب والرسوم باستثناء غرامات التأخير التي غالبا ما تكون مرتفعة، وقد لجأت الحكومة مؤخرا إعفاءها بشروط معينة.
- في مجال الجرائم المالية والاختلاسات وغيرها من استغلال الوظيفة التي تدخل في إطار العقوبات الجزائية، يعتمد القاضي على تقرير الخبير في تحديد الثغرة المالية وأسباب ظهورها لتحديد العقوبة المناسبة لها.

6. اختبار الفرضيات

- بعد عرض النتائج السابقة نختبر الفرضيات الموضوعة للإجابة على إشكالية الدراسة وفق ما يلي:
- نؤكد صحة الفرضية أن المشرع الجزائري خصص نصوص تعرض فيها آليات سير الخبرة القضائية، مع تحديد شروط ممارسة مهنة الخبير القضائي وكل ما يتعلق بحقوقه وواجباته.
 - نؤكد صحة الفرضية الثانية كون النماذج المقدمة في الدراسة أن الخبرة المحاسبية تقدم عدة خدمات للقضاء في حل النزاعات القضائية في شتى المجالات.
 - نؤكد صحة الفرضية الثالثة حول مدى أهمية اعتماد القاضي في حل النزاعات القضائية التي تواجهه في أمور خارجة عن نطاق اختصاصه على تقرير الخبير القضائي خاصة منها حسب الدراسة الخبير المحاسبي لما يكتسبه من أهمية في عرض خدماته.

7. الخاتمة:

تعالج هذه الدراسة أهمية دور الخبرة المحاسبية في حل النزاعات القضائية، بعد عرض مفصل للإطار القانوني لمهنة الخبرة القضائية في التشريع الجزائري، كما تطرقنا إلى شروط اكتساب مهنة

الخبير القضائي والأهمية التي قدمتها وزارة العدل لهذا النوع من مساعي العدالة، مع تحديد حقوق والتزامات الخبير القضائي أثناء أداء مهامه من قبول المهمة إلى تحرير التقرير.

بعد تم تخصيص محور للخبرة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر وكذا النصوص المذكورة في قانون مهنة خبير المحاسب، كما تطرقنا إلى دور الخبرة المحاسبية في افادة القضاء في حل النزاعات والمسائل المستعصية على القضاة التي خبرة فنية باستخدام آليات تقنية خاصة منها في المجال المحاسبي والمالي.

النماذج العملية المستخرجة من تقارير الخبرات المحاسبية قدمت لنا معلومات عديدة حول تسوية الملفات العالقة التي تتطلب فحص دقيق وتحليل مستندي لمختلف الوثائق والدفاتر المحاسبية وغيرها من الفواتير والوصلات والعقود التي تؤكد صحة وموضوعية البيانات المقدمة من طرفي النزاع. وعليه يقدم الخبير المحاسب للقضاء خدمات كثيرة تساعد القضاة في حل النزاعات القضائية.

8. قائمة المراجع

- محمد حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والإدارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2015.
- زروال علاء الدين، عوادي مصطفى، الخبرة القضائية المحاسبية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06 العدد 01، جوان 2023 جامعة الوادي الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفية وكذا حقوقهم وواجباتهم
- نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2018
- محمد حزيط، الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2025.
- حملات سلوى، بوقفة علاء، تحديات مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل البيئة الرقمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 08 العدد 02 - ديسمبر 2025.